التنظيم الدستوري للحالات المؤدية لحكومة تصريف الأعمال في النظام المغربي

Doi:10.23918/ilic8.14

د. عبدالرحمان شحشي
أستاذ بكلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب-
abderrahman.chahchi@uhp.ac.ma

حمزة الشواي
باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب-
h.chouay@uhp.ac.ma

The constitutional organization for cases leading to a caretaker government in the Moroccan system

Prof. Dr. Abderrahman chahchi **PhD student Hamza chouay**
Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco

الملخص

تهدف دراستنا إلى تحديد الحالات التي تؤدي إلى تشكيل حكومة تصريف الأعمال في الدستور المغربي لعام ٢٠١١، ودراسة كل حالة على حدة وفقًا للقواعد الدستورية. يعود أساس دراستنا لهذا الموضوع إلى أن الدستور المغربي لم يحدد بشكل دقيق الحالات التي تؤدي إلى تشكيل حكومة تصريف الأعمال، واكتفى بالبيان في الفقرة الأخيرة من الفصل ٤٧ بأن الحكومة المنتهية مهامها تتولى تصريف الأمور الجارية حتى تشكيل الحكومة الجديدة.

الكلمات المفتاحية: حكومة تصريف الأعمال، حل البرلمان، سحب الثقة، استقالة الحكومة.

Abstract

The aim of our study is to identify the cases that lead to the existence of a caretaker government in the Moroccan Constitution of 2011, and to examine each case individually according to constitutional rules. The basis of our study on this subject is that the Moroccan Constitution did not specifically define the cases that lead to a caretaker government. Instead, it merely stated in the last paragraph of Article 47 that the outgoing government continues to handle current affairs until the formation of the new government.

Keywords: Caretaker government, dissolution of parliament, vote of no confidence, government resignation.

المقدمة

عرف النظام السياسي المغربي مع دستور ٢٠١١ مجموعة من المستجدات التي همت كافة المؤسسات، وشملت السلطتين (التشريعية، والتنفيذية). في الفترة التي تصبح فيها الحكومة مستقيلة أو تنتهي المدة المحددة دستوريًا، لا يمكن تصور استمرارية الحكومة بكامل الصلاحيات. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تصور دولة بدون حكومة، لأنه في الحالة الأولى ستكون الحكومة غير شرعية وتستمر دون رقابة برلمانية، بينما في الحالة الثانية، غياب حكومة على رأس الدولة قد يؤدي إلى شلل وانهيار الدولة، وتصبح مصالح المواطنين معرضة للضياع والخطر.

لدى نص دستور ٢٠١١ في الفقرة الأخيرة من الفصل ٤٧ تواصل الحكومة المنتهية مهامها، تصريف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة[١]. وفي الفصل ٨٧، يشير إلى صدور قانون تنظيمي يحدد القواعد المتعلقة بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها والقواعد الخاصة بتصريف الحكومة للأمور الجارية.

عند صدور القانون التنظيمي (٠٦٥,١٣) المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة[٢]، ينص الباب الرابع المعنون ب"القواعد الخاصة بتصريف الحكومة المنتهية مهامها للأمور الجارية ومهام الحكومة الجديدة قبل تنصيبها من قبل مجلس النواب"[٣]، في المادة ٣٦ على استمرار الحكومة المنتهية مهامها لأي سبب من الأسباب في تصريف الأمور الجارية. ويتضح أنه لم يتم تحدد الحالات التي تصبح فيها الحكومة منتهية المهام ومكلفة بتصريف الأعمال، وهذا ما يبرر صيغة المادة المذكورة واقتصارها على لفظة : لأي سبب من الأسباب" لم يحدد ذلك تاركا الأمر لنص الدستور.

---

(١) - فإن دستورتها تعني تقوية مركزها القانوني وتعضيده، وبالتالي إضفاء المشروعية على كل التصرفات التي تتولاها في إطار ما هو مخول لها بموجب هذا الدستور. راجع أعراب أحمد: المركز القانوني والوظيفي لحكومة تصريف الأمور الجارية في التجربة المغربية، المجلة المغربية للحكامة القانونية والقضائية، العدد ٢، السنة ٢٠١٧، ١٦٨-١٦٩.

(٢) - القانون التنظيمي رقم ٠٦٥,١٣ المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، صدار الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ١,١٥,٣٣ صادر في ٢٨ من جمادي الأولى ١٤٣٦(١٩ مارس ٢٠١٥)، الجريدة الرسمية، العدد ٦٣٤٨ بتاريخ ١٢ جمادي ١٥٣٦(٢ أبريل ٢٠١٥)، ص: ٣٥١٥

(٣) - ملاحظة: صدر قرار المجلس الدستوري ٩٥٥,١٥ في سنة ٢٠١٥ أضاف من خلاله صلاحيات حكومة تصريف الاعمال في حالة الضرورة. وتضمن القرار الحيثيات الأتية:" حيث إن هذه المادة أي المادة ٣٧ نصت في فقرتها الثانية على أنه لا تندرج ضمن تصريف الامور الجارية التدابير التي من شأنها أن تلزم الحكومة بصفة دائمة ومستمرة، وخاصة المصادقة على مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية وكذا التعيين في المناصب العليا. وحيث إن هذه الفقرة ليس فيها ما يخالف الدستور إلا أنه يتعين في إعمالها مراعاة ما قد تستلزمه حالة الضرورة من إتخاذ تدابير تشريعية أو تنظيمية لمواجهتها"، أنظر: القرار ٩٥٥,١٥ الصادر بتاريخ ١٣ جمادي الأولى١٤٣٦(٤ مارس ٢٠١٥) الجريدة الرسمية عدد ٦٣٤٢ بتاريخ ٢١ جمادي الأولى ١٤٣٦(١٢ مارس ٢٠١٥)، ص: ١٦٥٢

بالرجوع إلى الوثيقة الدستورية الأخيرة، لم تتطرق إلى الأسباب المؤدية إلى استقالة الحكومة من أداء مهامها في نص واحد، ولكنها قامت بتجزئتها في مختلف المقتضيات الدستورية.

تناغما مع هذا المستجد، سنحاول البحث عن الاشكالات التي تثير الحالات المؤدية الى حكومة تصريف الأعمال في النظام السياسي المغربي.

وما لهذا الموضوع من أهمية فإنه يطرح إشكالية تتمحور في: كيف نظم المشرع الدستوري المغربي الحالات المؤدية لحكومة تصريف الأعمال؟

وإنطلاقا من هذه الإشكالية سنحاول وضع التصميم الثالي:

المطلب الأول: إستقالة الحكومة

الفقرة الـأولى : استقالة رئيس الحكومة بإرادته

الفقرة الثانية: استقالة الحكومة نتيجة سحب الثقة

المطلب الثاني: حل البرلمان وانتهاء المدة القانونية

الفقرة الأولى: حل البرلمان

الفقرة ثانية: انتهاء المدة القانونية

المطلب الأول
استقالة الحكومة

يقوم رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء بتقديم طلب الاستقالة إلى رئيس الدولة بعد سحب الثقة من قبل البرلمان، ويتم تقديم الاستقالة بإرادة رئيس الحكومة كما هو الحال في النظام الدستوري المغربي، وهذا هو الأصل في النظام البرلماني أو المختلط.

الفقرة الـأولى: استقالة رئيس الحكومة بإرادته

يقوم رئيس الحكومة في النظام الدستوري المغربي بتقديم استقالته إلى رئيس الدولة لأسباب خاصة به، والتي قد تكون نتيجة غياب دعم الأغلبية البرلمانية، خاصة عندما تحدث خلافات بين الأحزاب التي تشكل الحكومة وتضعف مركزها في البرلمان. وتتم هذه الاستقالة لتجنب وقوع أي نزاع بين الحكومة والبرلمان دون سحب الثقة من الحكومة من قبل البرلمان[١].

قد تحدث الاستقالة أيضًا في حالة استشعار الحكومة إمكانية فقدانها للأغلبية البرلمانية، خاصة في الحكومات الائتلافية. في هذه الحالة، يمكن لائتلاف جديد في مجلس النواب أن يؤدي إلى تعديل في التشكيلة الحكومية(تعديل حكومي) [٢]. وقد حدث ذلك في عام ٢٠١٣ عندما انسحب حزب الاستقلال من الأغلبية، وتم استبداله بحزب التجمع الوطني للأحرار الذي كان في المعارضة.

إذا كان تعيين رئيس الحكومة يحتفظ به لرئيس الدولة في الأنظمة السياسية، مع اختلاف الشروط والعوامل المؤدية لهذا الاختيار، فإن ذلك ناتج عن توجه وفلسفة كل دستور على حدة. وبالتالي، فمن الطبيعي أن يكون حق وضع حد لهذه المهام يتغير باختلاف الضوابط الدستورية وهامش الحرية المخولة لرئيس الدولة[٣].

بالرجوع إلى الدستور المغربي لسنة ٢٠١١، ينص في الفصل ٤٧ من الفقرة ٣ و٤ و٥ على ما يلي:

- للملك، بمبادرة منه، بعد استشارة رئيس الحكومة، أن يعفي عضوا أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم.
- ولرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة.
- ولرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة، بناء على استقالتهم الفردية أو الجماعية.
- يترتب عن استقالة رئيس الحكومة إعفاء الحكومة بكاملها من لدن الملك[٤].

بعد مراجعة مقتضيات الفصل ٤٧ من الدستور المغربي لعام ٢٠١١ والفصل ٢٤ من الدستور المغربي لعام ١٩٩٦، يتضح لنا أن الفصل ٤٧ قد أضاف مجموعة من الأحكام الجديدة فيما يتعلق بإعفاء الحكومة[٥]. على الرغم من أن سلطة الملك في إعفاء أعضاء الحكومة من مهامهم مكرسة، إلا أن هذه المرة تتم بمراعاة مبدأ توازي الشكليات. فإعفاء الأعضاء المذكورين لا يتم إلا بعد استشارة رئيس الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يحق لرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء أحد أو أكثر من أعضاء الحكومة، سواء بمبادرة منه أو بناءً على استقالتهم الفردية أو الجماعية. وفي حالة استقالة رئيس الحكومة، يترتب عن ذلك إعفاء الحكومة بأكملها، وتستمر الحكومة السابقة في تصريف أمورها الجارية حتى تشكيل حكومة جديدة.

وحتى تتضح الرؤية، فإن إقالة رئيس الحكومة ليست من اختصاص الملك، ويوضح ذلك منطوق الفقرة الثالثة التي تنص على أن الملك، بمبادرة منه وبعد استشارة رئيس الحكومة، يمكنه إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم.

وبشكل عام، فإن الحكومة لا تعتبر مستقيلة بمجرد إعلان رئيسها عن ذلك، بل يتطلب إعفاء الحكومة بأكملها قرارًا من الملك. ولذا، يجب أن يقدم رئيس الحكومة استقالته بشكل صريح للملك، ويتولى الملك تكليف الحكومة بتصريف الأعمال.

---

(١) رقية المصدق: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار توبقال، الجزء الأول، السنة ١٩٨٦، ص: ١٥١

(٢) في عام ٢٠١٣، واجهت الحكومة بقيادة السيد عبد الإله بنكيران مجموعة من التحديات التي أدت إلى انهيار التوافق وإعادة الإئتلاف. أي خروج حزب الاستقلال، الذي كان يشغل موقع الأغلبية البرلمانية، بعدما صوت على البرنامج الحكومي بنعم، ودخول، ودخول في حزب التجمع الوطني للأحرار الذي كان في المعارضة. بعد خروج حزب الاستقلال من الأغلبية ودخول حزب التجمع الوطني للأحرار، طالبت مجموعة من الأحزاب والبرلمانيين بإعادة التصويت على برنامج الحكومة. ورأى بعض الباحثين في المجال الدستوري أن رفض حزب التجمع الوطني للأحرار لبرنامج الحكومة لا يعني رفضه بالكامل، بل يشير إلى أن هناك جزءًا من البرنامج لا يتوافق مع أولوياتهم الحزبية. ومن الجدير بالذكر أن خروج حزب الاستقلال من الأغلبية لا يستدعي إعادة عرض برنامج الحكومة على البرلمان، حيث أن الدستور المغربي في المادة ٤٧ لم ينص على إجراءات خاصة في حالة خروج حزب من الأغلبية.

(٣) -احمد البوز، الملك ورئيس الحكومة، حدود التغيير في الدستور المغربي الجديد، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى ٢٠١٥،ص: ٣٨

(٤) الفصل ٤٧ من دستور المغربي لسنة ٢٠١١.

(٥) عبدالصمد الهرشيش، إشكالية الفصل ٤٧ من دستور ٢٠١١، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد ٣٤، السنة ٢٠٢١، ص:١٠٤

علاوة على ذلك، فإن عملية الإعفاء أو استقالة وزير أو مجموعة من الوزراء لا تنطوي على تكلفيهم بتصريف الأعمال، وإنما يتم تعيين خلفائهم مباشرة في الحقائب الوزارية الشاغرة، أو يكلف أحد الوزراء إلى حين تعيين وزير أو وزراء الجدد[١].

وفقًا للدستور، فإن استقالة رئيس الحكومة لا تؤدي فقط إلى استقالته، بل تعتبر الحكومة بأكملها مستقيلة. يعود السبب في ذلك إلى أن تشكيل الحكومة يتم بناءً على تكليف رئيس الحكومة بتأليفها. إذاً، إذا كان رئيس الدولة لديه السلطة في اختيار وتعيين رئيس الحكومة وفقًا للدستور[٢]، فإن رئيس الحكومة لديه السلطة في اقتراح الوزراء وفقًا للدستور وحسب الواقع السياسي. ونتيجة لذلك، فإن استقالة رئيس الحكومة تعني استقالة الوزراء بأكملهم، أي أن الحكومة بأكملها تعتبر مستقيلة[٣]، لأن الثقة الممنوحة للحكومة من قبل البرلمان، تمنح على أساس التضامن بين الوزراء، ورئيس الحكومة باعتباره يقود العمل الحكومي، ويتجسد هذا التضامن بين رئيس الحكومة والوزراء بشكل خاص في حالة الاستقالة وكذلك في حالة مسائلة رئيس الحكومة، وهذا هو جوهر مبدأ المسؤولية التضامنية[٤].

لذلك فمجرد استقالة رئيس الحكومة تعتبر الحكومة القائمة مستقيلة وتتحول إلى حكومة تصريف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة.

الفقرة الثانية: استقالة الحكومة نتيجة سحب الثقة

إن تقدير مدى نجاح الأداء السياسي والمؤسساتي للحكومة يعتمد على المتابعة السياسية التي يمارسها البرلمان، وبناءً على ذلك يتحدد المسؤولية السياسية للحكومة. فالحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ويتولى البرلمان مراقبة قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات العمومية التي وضعتها، والتي يجب أن تتبعها بدقة. وإذا لم تتمكن الحكومة من تنفيذ هذه السياسات بشكل صحيح، فقد يتم طرح المسؤولية السياسية. وإذا سحب مجلس النواب الثقة من الحكومة، فإن ذلك يؤدي إلى استقالة الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم سحب الثقة عن الحكومة بمبادرة حكومية.

١) حجب الثقة عن الحكومة

يرتكز النظام الدستوري المغربي على مجموعة من القواعد المعمول بها في مجموعة من الدول الديمقراطية، خاصة تلك التي تعتمد على ثنائية السلطة التنفيذية كما في المغرب، أي الملك ورئيس الحكومة.

في النظام الدستوري المغربي، يكون الملك هو رئيس الدولة ويستمد مشروعيته من التاريخ والدستور والبيعة، بينما يستمد رئيس الحكومة مشروعيته من الدستور، ويخضع لمجموعة من القواعد المسطرة التي يمكن تلخيصها في ثلاث مراحل (تعيين الملك لرئيس الحكومة، التفاوض، تنصيبه من قبل مجلس النواب).

بالنسبة لمنح الثقة للحكومة، يتم ذلك في مرحلتين:

المرحلة الأولى: يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب الحاصل على الأغلبية، ويكلفه بتشكيل الحكومة. يقدم رئيس الحكومة اقتراحًا بأعضاء الحكومة ويتم تعيينهم من قبل الملك. وفي هذه المرحلة، يمكننا القول إن منح الثقة يكون على أساس الأشخاص، أي الأشخاص الذين سيشاركون في إعداد البرنامج الحكومي، مع العلم بأن الملك يرأس المجلس الوزاري.

المرحلة الثانية: بعد تعيين أعضاء الحكومة من قبل الملك، يتم إعداد برنامج حكومي وعرضه على البرلمان للحصول على ثقة مجلس النواب. وفي هذه المرحلة، يتم منح الثقة على أساس البرنامج الحكومي.

ولا تمارس الحكومة صلاحياتها الدستورية إلا بعد حصولها على ثقة البرلمان، وهذه قاعدة عامة تقرها أغلبية الدساتير. فإذا لم تنل الحكومة ثقة البرلمان، تكون أمام أزمة سياسية بينها وبين البرلمان، وتتبع إجراءات دستورية لمعالجتها، حيث يرفع الأمر إلى رئيس الدولة لاتخاذ قرار يتعلق بحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة. وفي هذه الحالة، تمارس الحكومة مهامها بالمعنى العادي لتسيير الأمور الجارية، أي تسيير من أجل استمرارية المرافق العمومية، وهو مبدأ دستوري يفرض على الحكومة تسيير الأمور الجارية. يمكن تسميتها بالحكومة الإدارية، لأنه لا يمكن أن تتوقف قضايا المواطنين حتى يتم تنصيب حكومة جديدة. وعليه، تكلف الحكومة التي لم تحصل على ثقة البرلمان بتسيير الأمور الجارية حتى يتم حصولها على ثقة مجلس النواب أو تنظيم انتخابات جديدة.

٢) سحب الثقة من الحكومة:

إذا كان منح ثقة البرلمان للحكومة خلال عرض برنامج الحكومة يعتبر رقابة سابقة على أعمال الحكومة[٥]، ففي المقابل، نجد أن سحب الثقة يتجلى في المراقبة اللاحقة، وهي المسؤولية السياسية التي تقع على عاتق الحكومة بعد فشلها في الحفاظ على ثقة البرلمان. في هذه الحالة، تعتبر الحكومة مستقيلة اعتبارًا من تاريخ التصويت على سحب الثقة[٦] بناءً على النصاب القانوني المحدد دستوريًا. وبناءً على ذلك، تتحول الحكومة من كونها حكومة كاملة الصلاحيات إلى حكومة تصريف أعمال بإرادة البرلمان. ويحدث هذا الأمر غالبًا في سياق الحكومات الائتلافية."

بالنسبة للمشرع الدستوري المغربي، ينص على نظام المسؤولية السياسية وفق حالتين:

الحالة الأولى: عندما يطلب رئيس الحكومة أن يربط لدى مجلس النواب، مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه.

- لا يمكن سحب الثقة من الحكومة أو رفض نص إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب.

---

(١) عادل الطبطبائي: اختصاصات الحكومة المستقيلة: دراسة مقارنة، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إدارة التأليف والترجمة، الطبعة الأولى، السنة ١٩٨١،ص:٦٢

(٢) توضيح وتفصيل أكثر:
الفصل ٤٧ من دستور المغربي
المادة ٩٩ من دستور الإسباني.

(٣) سام دله، حكومة تصريف الأعمال" من المفهوم السياسي الى الإحاطة القانونية" مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، العدد٢٨ السنة ٢٠١٧،ص:٧

(٤) الفقرة الأولى من الفصل ٩٣ من دستور المغربي " الوزراء مسؤولون عن تنفيذ السياسة الحكومية كل في القطاع المكلف به، وفي إطار التضامن الحكومي.
المادة ١٠٨ من الدستور الإسباني "الحكومة مسؤولية تضامنياً عن عملها السياسي أمام مجلس النواب".

(٥) محمد أحمد الدروبي: المركز القانوني لرئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية: دراسة مقارنة(مصر- الجزائر)، رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون،جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية قسم الدراسات القانونية القاهرة،السنة ٢٠٠٦،ص:٢٠٣.

(٦) ايهاب أحمد حسانين: النظام الدستوري لحكومة تصريف الأعمال: دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٥٧، السنة ٢٠٢٣، ص: ٦٥٥

- لا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على تاريخ طرح مسألة الثقة، يؤدي سحب الثقة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية[١].

الحالة الثانية: لمجلس النواب أن يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليته، بالتصويت على ملتمس الرقابة، ولا يقبل هذا الملتمس إلا إذا وقعه على الأقل خمس الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، لا تصح الموافقة على ملتمس الرقابة من قبل مجلس النواب إلا بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداع ملتمس، وتؤدي الموافقة على ملتمس الرقابة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية، إذا وقعت موافقة مجلس النواب على ملتمس الرقابة فلا يقبل بعد ذلك تقديم ملتمس رقابة أمامه طيلة السنة[٢].

وبالتالي، لم ينص المشرع الدستوري المغربي بشكل صريح على استمرار الحكومة بتصريف الأعمال بعد سحب الثقة، ولكن يفهم ضمنيًا أن سحب الثقة يؤدي إلى استقالة جماعية للحكومة. وبناءً على ذلك، بعد استقالة رئيس الحكومة، يتم إعفاء الحكومة بأكملها من قبل الملك، وتستمر الحكومة المنتهية مهامها في تصريف الأمور الجارية حتى تشكيل الحكومة الجديدة[٣].

المطلب الثاني

حل البرلمان وانتهاء المدة القانونية

من خلال هذا الفرع سنتناول حالتين مؤديتين إلى حكومة تصريف الأعمال الحالة تتجلى في حل البرلمان، بينما الحالة الثانية تتجلى في انتهاء المدة القانونية للبرلمان.

الفقرة الأولى: حل البرلمان: إذا كانت مسألة حل البرلمان تختلف دول العالم فيما بينها تجاه هذه المسألة، ويعود ذلك إلى جملة أسباب أهمها فلسفة الدستور وطبيعة النظام السياسي[٤] ومدى التوازن بين سلطات الدولة الناشئة عن فلسفة الدستور[٥].

فإن حل البرلمان في النظام المغربي أقرته كل الدساتير المغرب، وكرسته في شخص الملك وإتفقت على صدوره بموجب ظهير شريف من طرف الملك ماعدا دستور ١٩٦٢ الذي أوجب صدور قرار الحل بموجب مرسوم ملكي، فإن مع دستور ٢٠١١ لم يعد يعرف إجراء الحل أحادي في شخص الملك وإنما أصبح ثنائي (الملك، رئيس الحكومة) بحيث تضمن الفصل ٥١" لملك حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير، طبق الشروط المبينة في الفصول ٩٦ و٩٧ و٩٨[٦]، تم كذلك في شخص رئيس الحكومة بموجب الدستور وفق الفصل ١٠٤" يمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب، بعد استشارة الملك ورئيس المجلس النواب، ورئيس المحكمة الدستورية، بمرسوم يتخذ في المجلس الوزاري. يقدم رئيس الحكومة أمام مجلس النواب تصريحا يتضمن، بصفة خاصة، دوافع قرار الحل وأهدافه.

والملاحظ من خلال فصول الدستور ٥١ و ١٠٤، أن المشرع الدستوري المغربي لم ينص صراحة على استمرارية الحكومة في تأدية مهامها أثناء فترة حل البرلمان، لكن يمكن إستنباطه من خلال الفصل ٩٨ من الدستور "إذا وقع حل أحد المجلسين، فلا يمكن حل المجلس الذي يليه إلا بعد مضي سنة على انتخابه، ماعدا في حالة تعذر توفر أغلبية حكومية داخل مجلس النواب الجديد".

وبالتالي أثناء حل مجلس النواب تصبح الحكومة مكلفة بتسيير الأمور الجارية (تأخذ بنظرية الحكومة المقيدة)، لأن أساس شرعية الحكومة هو ثقة مجلس النواب فمتى انتفي وجود مجلس النواب سواء كانت نهاية طبيعية ناتج عن نهاية ولاية مجلس النواب أو بصورة غير عادية(الحل) فان الحكومة تفقد أساس شرعيتها وبالتالي لا يمكنها مواصلة سوى الأعمال العادية[٧] .

ثانيا: انتهاء المدة القانونية: بما أن الحكومة تنبثق من رحم انتخابات مجلس النواب، فقد نصت الفقرة الأولى من الفصل ٦٢ في دستور المغرب لعام ٢٠١١ على أن "أعضاء مجلس النواب ينتخبون بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر في السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس". استنادًا إلى هذا الفصل، يتضح أن المدة القانونية للحكومة هي خمس سنوات.

وبناءً على ذلك، نص الفقرة الأخيرة من الفصل ٤٧ على أن "الحكومة المنتهية تواصل مهامها في تصريف الأمور الجارية حتى تشكيل الحكومة الجديدة"، أي أنها تستمر خلال فترة الانتخابات وتكلف بتصريف الأمور الجارية[٨]. وبعد تنظيم الانتخابات والإعلان عن الحزب السياسي الذي يفوز في انتخابات مجلس النواب، يُعين الملك رئيسًا لحكومة تصريف الأعمال ويكلفه بتشكيل حكومة وفقًا للإجراءات الدستورية."

---

(١) الفصل ١٠٣ من دستور المغربي لسنة ٢٠١١.

(٢) الفصل ١٠٥ من دستور المغربي لسنة ٢٠١١.

(٣) الفقرة السادسة والسابعة من الفصل ٤٧ من دستور ٢٠١١.

(٤) قد يكون حل البرلمان حلا وزاريا، نتيجة نشوب نزاع بين البرلمان والحكومة، لا تفلح معه الحكومة في إقناع البرلمان وبجهة نظرها، وهو ما يتسبب في ضعف أداء الحكومة، فتضطر الحكومة لأن تطلب من رئيس الدولة حل البرلمان، وقد يكون حل البرلمان حلا رئاسيا، بناء على قناعة رئيس الدولة بأداء البرلمان للأعمال المنوطة به، إضافة إلى ذلك هناك أساليب أخرى لحل البرلمان، كما هو الحال مع الحل الشعبي للبرلمان، نتيجة للإستفتاء الشعبي على حل البرلمان، أو الحل الذاتي، أو حل البرلمان لنفسه، وقد يكون حل البرلمان حلا قضائيا، راجع ايهاب أحمد حسانين: النظام الدستوري لحكومة تصريف الأعمال: دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٥٧، السنة ٢٠٢٣، ص: ٢٥٤

(٥) في الأنظمة البرلمانية، التي تتمتع فيها الحكومة بالصلاحيات التنفيذية ويعتبر رئيس الدولة منصبا فخريا ، لا يستطيع أحد حل البرلمان إلاّ البرلمان نفسه من خلال إصدار قانون خاص بذلك. وفي الأنظمة الرئاسية كالولايات المتحدة الأمريكية لا يملك أحد سلطة حل البرلمان حتى رئيس الجمهورية. وفي الانظمة شبه الرئاسية، مثل فرنسا، يستطيع رئيس الجمهورية حل البرلمان ولكن بالتشاور مع رئيس الحكومة.راجع إسلام راسم البياري: حل البرلمان في الدساتير العربية، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد٢ العدد٩، السنة ٢٠١٦ ،ص:٢٨

(٦) باعتبار الملك الممثل الأسمى للدولة وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يكون له الخيار في حل أحد المجلسين أو البرلمان كله سواء وقع الحل على مجلس النواب أو مجلس المستشارين فالنص أشار إلى أحد المجلسين و لم يحدد أيهما يكون محلا للحل، إضافة لذلك حسب الفصل الدستوري ٩٦ للملك بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية وإخبار رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، أن يحل بظهير المجلسين معا أو أحدهما. يقع الحل بعد خطاب يوجهه الملك إلى الأمة، يستفاد منه أن الملك بعد الاعلان عن الحل فهو يستشر رئيس المحكمة الدستورية، وهذه الاستشارة ليس ملزم بالأخذ دبها، كما بعد اقرار الحل فهو يخبر .

(٧) غسان لعيبي مناتي، حكومة تصريف الاعمال، جامعة النهرين- كلية الحقوق- قسم القانون العام، اطروحة دكتوراه في القانون العام، سنة ٢٠١٠،ص:١٠٧

(٨) - إن حكومة تصريف الأمور الجارية تظل قائمة إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة وتعيينها من طرف الملك طبقا للفصل ٤٧ من الدستور، وعلى إثر ذلك صدر قرار المجلس الدستوري ٨٢٥,١٢ خلال سنة ٢٠١٢، الذي أقر بأنه تواصل الحكومة المنتهية مهتمهت تصريف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة...، أنظر: القرار ٨٢٥,١٢ الصادر في ٨ صفر ١٤٣٣(٢ يناير ٢٠١٢)، الجريدة الرسمية عدد ٦٠١٤ بتاريخ ٢٥ صفر ١٤٣٣ (١٩ يناير ٢٠١٢)، ص ٣٥٩.

الخاتمة

لعل دراستنا لموضوع الحالات المؤدية الى حكومة تصريف الأعمال على ضوء الدستور المغربي، جعلتنا نقف على بعض الاستنتاجات التي لها علاقة بالإشكالية المحورية لموضوع بحثنا، وتلافيا لتكرار كل ما تطرقنا إليه من تحليل للموضوع.

فإننا في هذا الإطار نود إبداء بعض الملاحظات والاقتراحات التالية:

- تحديد المدة الفاصلة بين تعيين الملك رئيس الحكومة من حزب الأغلبية، ولحظة تشكيل الحكومة والحصول على التنصيب، كما هو معمول به في التجارب المقارنة لكي لا يقع مرة ثانية في ظل الولاية الثانية.
- تعديل الدستور لسنة ٢٠١١ لسد الفراغ الذي قد يقع عند وفاة رئيس الحكومة أو عجزه عن مواصلة الولاية الحكومية.
- اقرار الحالات المؤدية إلى حكومة تصريف الأعمال في نص واحد.
- تعديل الفصل ٤٧ من دستور وتحديد في حالة تعيين الملك رئيس الحكومة من الحزب الحاصل على الأغلبية، واستعصى عليه تشكيل الحكومة من أجل عرض برنامجها على البرلمان للحصول على التنصيب، عليه أن يشير في حالة عدم تنصيب، استدعاء الملك الأحزاب المتمثلة في البرلمان في حالة سحب ثقة من الحكومة، يتعين على رئيس مجلس النواب بعد تشاور مع الأحزاب المتمثلة في البرلمان والاقتراح على الملك رئيس الحكومة من أجل استكمال الوالية الحكومية.
- استمرار مجلس النواب المنحل إلى أن ينتخب مجلس جديد.

لائحة المراجع:

١. الكتب:

- رقية المصدق: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار توبقال، الجزء الأول، السنة ١٩٨٦،
-حمد البوز، الملك ورئيس الحكومة، حدود التغيير في الدستور المغربي الجديد، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، منتدي العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى ٢٠١٥
- عادل الطبطبائي: اختصاصات الحكومة المستقيلة: دراسة مقارنة، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إدارة التأليف والترجمة، الطبعة الأولى، السنة ١٩٨١.

٢. الأطروحات والرسائل الجامعية:

- غسان لعيبي مناتي، حكومة تصريف الاعمال، جامعة النهرين- كلية الحقوق- قسم القانون العام، اطروحة دكتوراه في القانون العام، سنة ٢٠١٠.
- محمد محمد أحمد الدروبي: المركز القانوني لرئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية: دراسة مقارنة(مصر- الجزائر)، رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون،جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية قسم الدراسات القانونية القاهرة،السنة ٢٠٠٦.

٣. المقالات العلمية:

- ايهاب أحمد حسانين: النظام الدستوري لحكومة تصريف الأعمال: دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٥٧، السنة ٢٠٢٣.
- أعراب أحمد: المركز القانوني والوظيفي لحكومة تصريف الأمور الجارية في التجربة المغربية، المجلة المغربية للحكامة القانونية والقضائية، العدد ٢، السنة ٢٠١٧.
- إسلام راسم البياري: حل البرلمان في الدساتير العربية، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد٢ العدد٩، السنة ٢٠١٦.
- عبدالصمد الهرشيش: إشكالية الفصل ٤٧ من دستور ٢٠١١، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد ٣٤، السنة ٢٠٢١
- سام دله: حكومة تصريف الأعمال" من المفهوم السياسي الى الإحاطة القانونية" مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، العدد٢٨ السنة ٢٠١٧.

٤. الدساتير:

- دستور المملكة المغربية لسنة ٢٠١١
- دستور إسبانيا الصادر عام ١٩٧٨ شاملا تعديلاته لغاية ٢٠١١

٥. القوانين:

- القانون التنظيمي رقم ٠٦٥,١٣ المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، صدار الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ١,١٥,٣٣ صادر في ٢٨ من جمادي الأولى ١٤٣٦(١٩ مارس ٢٠١٥)، الجريدة الرسمية، العدد ٦٣٤٨ بتاريخ ١٢ جمادي ١٥٣٦(٢ أبريل ٢٠١٥).

٦. القرارات القضائية:

- القرار ٨٢٥,١٢ الصادر في ٨ صفر ١٤٣٣(٢ يناير ٢٠١٢)، الجريدة الرسمية عدد ٦٠١٤ بتاريخ ٢٥ صفر ١٤٣٣ (١٩ يناير ٢٠١٢).
- القرار ٩٥٥,١٥ الصادر بتاريخ ١٣ جمادي الأولى١٤٣٦(٤ مارس ٢٠١٥) الجريدة الرسمية عدد ٦٣٤٢ بتاريخ ٢١ جمادي الأولى ١٤٣٦(١٢ مارس ٢٠١٥).